رأي القدس

الرئيس مبارك عندما يتحدث

■ جانب التوفيق الرئيس المصري حسني مبارك عندما وقع في فخ قناة «العربية» الفضائية، وتحدث كأحد ضيوفها من الكتاب والصحافيين، وليس كرئيس جمهورية بلد يعتبر الاكبر نفوذاً وتأثيراً في المنطقة بأسرها. ولهذا لم يكن غريباً ان تثير تصريحاته التي شككت بولاء الشيعة في العراق وباقي دول الخليج لاوطانهم موجات واسعة من الاستنكار، ومطالبات بالاعتذار، واتهامات بالترويج للفتنة الطائفية.

وتسجل للرئيس مبارك ايجابية واحدة وردت في حديثه لا يستطيع المرء تجاهلها، وهي انه القى بحجر كبير في بركة عربية راكدة، وتناول بصوت عال قضية مسكوتا عنها حالياً، وهي قضية الفرز الطائفي التي تنطلق حالياً من العراق وتنتشر في المنطقة بأسرها، انتشار النار في الهشيم.

ولا بد من الاعتراف بان الانقسامات الطائفية، وبين الشيعة والسنة على وجه الخصوص، باتت حقيقة واقعة في العراق، تنعكس بشكل يومي على ارض الواقع من خلال عشرات الجثث التي يتم اكتشافها ملقاة في الشوارع بالقرب من مكبات القمامة، او عائمة في مياه نهري دجلة والفرات.

العراق، وبعد ثلاث سنوات من الغزو والاحتلال الامريكيين، يعيش حرباً اهلية طاحنة، بفضل الساسة الذين يحكمونه حالياً، ويدينون بالولاء لمن أتى بهم من خارج العراق على ظهر دباباته، ولمن وقف معهم وسلحهم طوال فترة وجودهم في المنافي، واستخدمهم كأدوات ضد النظام العراقي السابق.

ومن الطبيعي ان تنتقل شرارات هذه الحرب الطائفية الى دول الجوار العراقي، والى منطقة الخليج بالذات الحلقة الاضعف في الامن القومي العربي، فمعظم حكومات دول هذه المنطقة، تصرفت طوال العقود الاربعة الماضية بطرق تفتقد الى الوعي الاستراتيجي، وتبنت سياسات قصيرة النظر تعتمد التمييز في المواطنة، وتحول دون تعميق الولاء الكامل للوطن.

الرئيس حسني مبارك في فورة اندفاعته السياسية العفوية أثار «عش الدبابير» وفتح ملفاً يحاول الكثيرون عدم الاقتراب منه في منطقة الخليج، خوفاً وقلقاً من تبعاته الامنية في هذا الوقت بالذات، لما يمكن ان يترتب على ذلك من نتائج خطيرة للغاية.

وكنا نتمنى لو ان الرئيس مبارك كان على درجة كبيرة من الشجاعة الادبية والشخصية، واعترف في الحديث نفسه، انه واقرانه من الزعماء العرب، يتحملون مسؤولية ما يجري حالياً في العراق والمنطقة بأسرها من انهيار كامل على الاصعدة كافة.

فالزعماء العرب، وعلى رأسهم الرئيس مبارك، تآمروا على العراق، وساهموا في تدميره وايصاله الى الصورة المؤسفة التي هو عليها الآن. فهؤلاء اعطوا الولايات المتحدة صكاً شرعياً يبرر تدخلها العسكري في المنطقة، والقاء مئات آلاف الاطنان من القنابل والمتفجرات فوق رؤوس العراقيين في الحرب الاولى، وتسهيل انطلاق القوات الامريكية لاحتلال العراق في الحرب الثانية.

ايران ليست ملامة اذا ما تدخلت في الشأن العراقي، وحققت مكاسب امنية وسياسية واستراتيجية كبيرة من وراء ذلك، فايران دولة اقليمية عظمى، ركزت طوال السنوات العشرين الماضية على تكريس طموحاتها الاقليمية من خلال بناء ترسانة عسكرية قوية، واقامة شبكة من الحلفاء الاقوياء في العراق، بينما كان الزعماء العرب، وعلى رأسهم الرئيس مبارك، منشغلين في كيفية تدمير حلفائهم في العراق، وطمس هويته العربية، واستنزافه سياسياً، ونزع الشرعية عن نظامه، بما يخدم اهداف المحافظين الجدد في واشنطن، ويصب في نهاية المطاف في مصلحة الدولة العبرية.

العراق يعيش فعلاً حرباً طائفية، من الممكن ان تمتد الى دول الجوار، وبما يؤدي الى هز استقرارها، وتمزيق نسيجها الداخلي العنصري والطائفي الهش. ولكن الرئيس مبارك لم يقدم لنا الحلول، ولم يقل لنا ماذا سيفعل هو واقرانه الزعماء العرب في مواجهة هذه الكارثة.

من الانصاف القول، بان الرئيس مبارك لم يقدم هذه الحلول لانه ببساطة لا يملكها، بل لا يريد ان يملكها، فالرجل غائب عن دائرة الفعل العربي بارادته، لا يريد ان يفعل شيئاً، بل لا يريد ان يكون في مقعد المتفرجين، فقد اختار ان يغمض عينيه، ويصم اذنيه، ويتمتع بما تبقى من عمره من سنوات محدودة بعيداً عن الهموم العربية، بل والمصرية الداخلية، ولهذا بدا شخصاً قادماً من عالم آخر، كوكب آخر، اثناء حديثه الى قناة «العربية» الذي أثار، وما زال، هذه الضجة.

المناورات العسكرية الإيرانية وأمن الخليج العربي

د. محمد صالح المسفر

■ يصاب المواطن في الخليج العربي والوطن العربي بوجه عام بالدهشة والاستغراب عندما يسمع أو يقرأ تصريحات قيادات سياسية خليجية مرموقة تقلل من الأهمية الأمنية لتلك المناورات العسكرية الإيرانية والتي استخدمت فيها جميع أنواع الوحدات العسكرية برية وبحرية وجوية وكذلك استخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة المطورة منها والحديثة واستمرت هذه المناورات قرابة عشرة أيام في بحر عمان والشواطىء القريبة من مضيق هرمز والشواطىء الأكثر اقترابا إلى السواحل العربية الخليجية كل هذا الزخم العسكري وفي هذه الأجواء الملبدة بغيوم سياسية مخيفة في سماء الخليج واحتمال انفجار الموقف عسكريا بين إيران والدول الغربية بقيادة أمريكية في أي لحظة، قال مسؤول خليجي رفيع المستوى «إن هذه المناورة تخص إيران، إنهم يعلنون عن أسلحة جديدة وأخرى يطورونها خاصة بهم، وأرجو أن لا تكون جزءا من التصعيد في المنطقة» والحق، إن مناورة حربية بهذه الكثافة البرية والبحرية بما في ذلك ثلاث غواصات حربية وطوربيدات ذات سرعة فائقة تعبر إلى أهدافها من تحت الماء وطائرات هجومية بدون طيار وبالقرب من أهم مضيق في العالم، مضيق هرمز إذ يعبر منه إلى العالم ما يزيد عن 50% من الاستهلاك العالمي من الطاقة لها دلالة التصعيد، إن هذه المناورة الحربية تحمل رسائل سياسية إلى أطراف مختلفة، رسالة إلى العرب وخاصة الخليج تقول ان القوة المركزية في المنطقة بدون منافس بعد احتلال العراق وتولي شؤون إدارته قيادات سياسية محسوبة على الفكر السياسي والمذهبي في طهران.

الرسالة الثانية موجهة إلى أمريكا والدول الصناعية، مؤداها إن إيران هي القوة التي يمكنكم الاعتماد عليها في الحفاظ على مصالحكم في المنطقة وان إيران هي الدولة الوحيدة في المنطقة الأكثر استقرارا والأكثر قوة وان أصابعها تمتد في كل دولة محيطة بآبار البترول وقادرة على خلط الأوراق في المنطقة وقد جربتم وما برحتم تجربون قوتها في العراق. يؤكد ذلك القول كلام قائد الحرس الثوري الإيراني لوسائل الاعلام الإيرانية «يجب أن يقبل الأمريكيون بإيران كقوة إقليمية كبرى في المنطقة».

(2)

مسؤول خليجي آخر عمل بالسياسة الخارجية لبلاده أكثر من ثلاثين عاما عاصر حروب المنطقة الخمس وهو في كرسي السلطة وعرف سر تلك الحروب وعلانيتها، يقول: «إيران لا تمثل تهديدا لجيرانها وان مناوراتها الحربية في مياه الخليج لا تبعث على القلق».

واعتقد جازما إن ذاكرة ذلك المسؤول لم تذبل بعد فهو يعلم بان بلاده ما برحت في خلافات حدودية بحرية مع إيران، وان العلاقات الحدودية الإيرانية الكويتية متوترة، وان حدودها البحرية مع السعودية ليست في احسن حال وان جزر الأمارات الثلاث مازالت محتلة من قبل إيران، وان إيران لا تنظر إلى حدودها البحرية مع دولة قطر بعين الرضا، والبحرين حدث ولا حرج، زيادة على ذلك فان هناك فتنة كبيرة تطل برأسها في منطقة الخليج تلعب بخيوطها كما تقول بعض وسائل الأعلام الخليجي جمهورية إيران.

الأمر الثاني الذي علينا أن نتذكره جميعا، أن العراق قبل احتلاله بسنوات نقل بعض وحداته العسكرية داخل أراضيه من منطقة إلى أخرى فثارت ثائرة بعض دول مجلس التعاون ومن بينهم الكويت وتداعى المجلس الوزاري الخليجي لاجتماع طارىء ولكن استعيض عن ذلك الاجتماع بمكالمات هاتفية بين أطراف في مجلس التعاون وامريكا وبريطانيا وعلى اثر تلك الحادثات طلب انعقاد مجلس الأمن الدولي للنظر في خطورة تحرك تلك القوات العراقية وهي لا تملك أية قوة. واليوم يقول ساستنا وراسمو السياسة الخارجية لدولنا إن المناورات الإيرانية لا تشكل خطورة على المنطقة؟ وهنا اترك للقارىء العربي التفسير.

نعترف بان المصائب والاهتزازات السياسية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وكثرتها تنسي صانع القرار اقواله وما قالت وسائل إعلامه نقلا عن تصريحات أولئك المسؤولين، لكن ذاكرة المواطن في عالمنا العربي ما انفكت قوية، وفي هذا السياق نذكر بما حدث في مدينة الخبر من تفجيرات ومناطق أخرى في المملكة السعودية ونستدعي من الذاكرة القلاقل التي حدثت في البحرين وآخرها أحداث مطار البحرين وما يجري في الكويت من مخاض سياسي مخيف لا يستطيع أي مسؤول أن ينكر أننا أشرنا إعلاميا بان وراء تلك الأحداث أصابع إيرانية، ولا ينكر أحد ان النفوذ الإيراني في العراق قد تجذر بعد احتلال العراق من قبل أمريكا وبريطانيا وان آثار ذلك النفوذ بدأت تغزو المنطقة. فأي امن واستقرار سيسود المنطقة؟

سياسة الاسترضاء التي يبتغي بعض الساسة في هذه المنطقة الهامة من العالم العربي إتباعها نحو إيران لا أعارضها، ولكن أريد تذكير هؤلاء الساسة أتباع المدرسة الواقعية بان سياسة الاسترضاء التي اتبعتها بعض الدول الغربية تجاه ألمانيا النازية قادتهم إلى حرب عالمية ثانية خلفت مآسي إنسانية واقتصادية ما زالت أوروبا والعالم يعاني منها حتى يومنا هذا.

مأساة الجعفري والعراق بين خيار مانديلا وخيار ميلوسوفيتش

د. عبدالوهاب الافندي *

■ في نهايات عام 2004، وفي وقت كانت فيه هجمات قوات الاحتلال على مدينة الفلوجة العراقية في أوجها، سعى أحد الإخوة لترتيب لقاء يجمع بين الدكتور إبراهيم الجعفري وبعض الشخصيات التي كانت تتعاطف مع المعارضة العراقية في أيام ما قبل الاحتلال وما جاء معه من كوارث وكبائر. وكان الجعفري، الذي لم يكن قد أصبح رئيس وزراء بعد، في إحدى زياراته للعاصمة البريطانية لندن، حيث كان يقيم في المنفى في السابق، وحيث كان له أصدقاء كثر من بين العرب الذي تزدحم بهم منافي عاصمة الضباب. وكان من رتب اللقاء يأمل أن يؤدي اللقاء إلى إزالة بعض الجفوة التي اعترت علاقات المعارضين العراقيين السابقين ببعض أصدقائهم.

اللقاء المرتقب لم يتم لأن معظم من تم الاتصال بهم رفضوا الاجتماع بالجعفري في ظل ما كان يحدث في الفلوجة. وقد علمت من الصديق الذي سعى إلى ترتيب اللقاء أنني وآخ آخر كنا الوحيدين الذين قبلنا أن نحضر اللقاء. وقد كان هذا تطوراً مؤسفاً، ليس فقط لتدهور العلاقات الإنسانية بين الأصدقاء، ولكن أيضاً لما كشف عنه من صعوبات تواجه إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم حول الوضع في العراق حتى بين أشخاص كانت تربطهم حتى وقت قريب أواصر المودة والتقارب في الرؤية.

ولسنا من السذاجة والمثالية بحيث نتوقع أن يتصرف المعارضون بعد وصولهم إلى الحكم بنفس الطريقة التي كانوا يتصرفون بها يوم كانوا يشاطروننا المساكن المتواضعة والأحلام غير المتواضعة في ضواحي لندن. ولكن المرء يتوقع ممن عانوا عقوداً من القمع والاستبداد أن يتصرفوا بصورة غريزية في اتجاه يبعدهم كل البعد من التصرفات التي تشابه تصرفات الدكتاتوريات القمعية. ولا يشمل هذا فقط الابتعاد عن القمع وقصف المدن وارتكاب أعمال التعذيب والقتل على الهوية والمجازر، بل قبل ذلك الابتعاد عن اتخاذ المواقف التي تجعل ارتكاب المجازر والفظائع أمراً لا مفر منه.

معظم النظم الاستبدادية العربية، بما فيها نظام صدام السابق، تضطر للقمع لأنها وضعت نفسها في سجن من الهياكل السياسية التوجهات والسياسات المرفوضة شعبياً، ولهذا فإنها لو سمحت للمواطنين بأن يتكلموا ويتحركوا بحرية فإنهم سينظمون أنفسهم لتغيير هذا الوضع. فلو أن نظام الحكم يجعل احتكار السلطة والثروة لفرد أو مجموعة صغيرة من الناس، بينما يحرم الآخرون من كل شيء إلا ما يجود به الحاكم، فلا يتوقع أن يرضخ الناس لمثل هذا الوضع إلا مرغمين. حتى الحكومات المنتخبة شعبياً قد تواجه إشكالات رفض فيما لو أصرت على الاستمرار في الحكم بعد فقدان شعبيتها، أو إذا كان نظام الحكم يستثني أقليات مهمة من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

في حواراتنا المستمرة مع أصدقائنا من المعارضين العراقيين السابقين الذين أصبحوا حكاماً، كانت القضية التي تطرح نفسها باستمرار كيفية تحقيق إجماع عراقي حول مستقبل الحكم في العراق، وكيفية تجنب الوقوع في فخ الاستقطاب الطائفي أوتغليب روح الانتقام على الواقعية السياسية. وهذه المطالب ليست مطالب مثالية، بدليل أنها تم تجسيدها واقعاً في أكثر من مكان في العالم. وأبرز مثال على ذلك جنوب إفريقيا، حيث ضرب الزعيم نيلسون مانديلا المثل في الحنكة السياسية والتسامي الأخلاقي عندما عقد صفقة تضمن للأقلية البيضاء حقوقها الأساسية ومعظم مكتسباتها من نظام الفصل العنصري، بدلاً من الدخول في إجراءات انتقامية ضدها. وقد كان من نتائج هذا أن جنوب افريقيا تعيش الآن جواً من الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي بدلاً من الصراع والفقر.

وبالمقابل هناك نموذج الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش الذي قاد شعبه إلى نفق مظلم عبر تبنيه الشوفينية العرقية وإثارة أقبح العصبيات حتى يعزز موقعه في السلطة ويحقق ما اعتقد أنه مصالح الصرب عبر ارتكاب الفظائع والمجازر في حق الآخرين. وقد كان من نتيجة هذه النظرة الضيقة أن الصرب لم يحققوا المكاسب التي سعوا إليها، بل بالعكس، خسروا كثيراً. وكان أكبر ما خسروه سمعة الأمة الصربية التي أصبح اسمها مرادفاً لكل ما هو قبيح من التصرف الشوفيني والعنصري. وقد يستغرق الأمر أجيالاً حتى يستعيد الصرب سمعتهم، وهو أمر يزداد صعوبة لكون كثير من الصرب ما يزال يعتبر مجرمي الحرب أبطالاً.

تبني خيار مانديلا في العراق كان سيكون أسهل بكثير منه في جنوب افريقيا. ففي العراق لا توجد أقلية مثل البيض في جنوب افريقيا تمارس التمييز والاضطهاد ضد الأغلبية. ذلك أن من محاسن صدام حسين (إن جاز التعبير) هو أنه ساوى بين العراقيين في القمع، ولم يميز بينهم في ذلك. وعليه فإن الأمر لمن يكن يحتاج إلى «مصالحة تاريخية» بين الفئات، بقدر ما كان يحتاج إلى قيادة سياسية حكيمة تنجح في توحيد العراقيين حول برامجها، وتعزل القلة التي كانت عماد نظام الاضطهاد في السابق.

ولأسباب لا تخفى، أبرزها الانتهازية السياسية، فإن البعض اختار النهج الذي كان لا بد أن يمر عبر طريق ميلوسوفيتش. هذا المنهج تمثل في تبني الطائفة السياسية باعتبارها الطريق الأقصر لتعبئة الجماهير، وتبني خدمة أهداف الاحتلال باعتبار هذا أقل كلفة. وبالمقابل تبنى آخرون الطائفية المضادة والإرهاب الأعمى كاستراتيجية مواجهة. وكانت النتيجة الحلزون الهابط من القمع والعنف الذي نرى اليوم

ولا نريد هنا أن نستعيد الجدل اللامتناهي حول الموقف من الاحتلال أو من هو المخطئ. فهناك الآن جدل بيزنطي يدور حول ما إذا كانت العراق تعاني حالياً من حرب أهلية، وهو جدل عقيم لأن العراق تخوض حرباً بلا شك، وهي حرب تقف فيها الأطراف العراقية على أطراف متناقضة. ويريد المتحدثون بإسم مختلف الأطراف العراقية أن يقنعونا بأن هذه الحرب لا علاقة لها بالعراق ولا بالعراقيين. فمن جانب هناك من يتهم قوى الاحتلال بأنها المسؤولة عن كل ما يقع في العراق من جرائم، بما في ذلك الهجمات الانتحارية على المساجد. ومن جهة أخرى هناك من يقول إن كل ما يقع في العراق من قتل وتدمير هو من فعل المتطرفين الأجانب. وهذا يعني أن العراقيين ملائكة منزهون عن كل إثم.

ولكن ما أن نقتنع بهذه المقولة، ونتفق مع أصحابها على أن كل الشرور ترد على العراق من خارجه، مما يعني أن العراق سيتحول مع ذهاب الأجانب إلى جنة الله في أرضه حتى يفاجئنا هؤلاء بمقولة تناقض الأولى تماماً ويزعمون أن خروج الأجانب سيدفع بالعراق إلى حرب أهلية لا تبقي ولا تذر، كأن الذي نشاهده في العراق اليوم سلم أهلي. فلماذا إذا كان الأجانب من إرهابيين ومحتلين هم سبب البلاء، يكون ذهابهم سبباً لتحول العراقيين الطيبين إلى أشرار وقتلة بعد أن كانوا ملائكة معصومين؟ وماالذي يوفره الاحتلال من أسباب الأمن ومنع الحرب؟

من الواضح أن التمسك بوجود قوات الاحتلال مقصود به استخدام هذه القوات ضد العراقيين المناوئين لجهات سياسية بعينها وإخضاع هذه القطاعات بالقوة للإرادة السياسية لحلفاء الاحتلال. ولأن العراق قد تشرذم عرقياً وطائفياً فإن هذه المهمة تعني بالضرورة أن قوات الاحتلال منهمكة في حرب لنصرة طائفة ضد أخرى في العراق. ويمكن تصور هذا الدور إما بالزعم بأن قوات الاحتلال هي طائفة من الملائكة المسومين جاءوا بأمر سماوي لنصرة أهل الحق على أهل الباطل، قبل أن تعود أدراجها إلى السماوات العلا، وإما أن هذه القوات مرتزقة تعمل لصالح جهات عراقية لقاء أجر معلوم. وبما أن هذا الأجر لا يمكن أن يكون مالاً لأن الدول الأجنبية هي التي تمول هذه القوات بل وتتصدق على من زعموا أنها أجيرة في يدهم، فإن هذا الأجر لا بد أن يكون ولاءً سياسياً، وتعهداً أبدياً بالخدمة والطاعة. وهناك بالطبع الفرضية الأخرى التي لا تختلف عن هذه كثيراً، ولكنها أقرب إلى الواقع، وهي أن قوات الاحتلال ليست هي الأجير والخادم، بل بالعكس، هي المستأجر والمستخدم.

مهما يكن، فإن القوى السياسية الرئيسية اختارت نهج الاستقطاب الطائفي، وأسلوب فرض الإرادات والإقصاء، وهذا فرض عليها أن تدخل في حرب مع قطاعات من الشعب كما كان حال صدام من قبل، سوى أنها اختارت أن تستعين في حربها بجهات خارجية. والآن تعترف هذه الجهات بهذه الورطة وتطالب المحتلين بالبقاء لا لأنها تخشى الإرهابيين الأجانب كما تزعم بل لأنها تخاف العراقيين. الطريف أن الأمريكيين أيضاً اعترفوا بهذا وطالبوا أولياءهم بأن يسارعوا إلى التصالح مع إخوانهم العراقيين لأن أمريكا لا تريد أن تكون طرفاً أبدياً في هذه الحرب الطائفية لصالح جهات لا تستسيغها أساساً ولم تقبل بالتعامل معها إلا مضطرة. والطريف أن الجعفري رد على هذه المساعي باستنكار أن تتدخل أمريكا في الشؤون الداخلية العراقية! هل هناك استخفاف بالعقول أكثر من هذا؟

ما نريد أن نذكر به ببساطة هو أن عراق ما بعد صدام كان يمكن أن يصبح عراق الحرية والمنعة والتحرك إلى الأمام، ولكن هذا لم يحدث، بل حدث عكسه تماماً، وأن السبب الأساسي كان اعتماد حلول الخيارات السهلة وتولي قيادات القامات القصيرة والنظرة الضيقة للأمر. والسؤال هو هل الممكن تدارك الأمر بعد ما وقع من خراب وسفك من دماء وضيع من فرص؟ وبالطبع هذا ليس ببعيد، ولكن المرتقى من الحضيض الحالي صار أصعب. وإذا كان الأمر يحتاج في السابق إلى رجال من أهل البصيرة فإنه أصبح الآن يحتاج إلى أنبياء وقديسين. وإذا كان بعض أصدقائنا عجزوا أن يبلغوا مقام مانديلا في السابق، بل قصروا حتى عن مقام ميلوسوفيتش، فكيف نطمع أن نرى منهم ما هو فوق ذلك؟

بالنسبة لي هناك بعد شخصي في المسألة لأن لي أصدقاء كثرا بين من تولى المسؤولية في الحكومة الحالية، بل تكاد الحكومة السودانية هي الحكومة العربية الأخرى التي لي بين مسؤوليها أصدقاء أكثر وخيبة أمل أكبر. وقد بلغنا ذلك المبلغ من العمر الذي لم يعد بالإمكان فيه للمرء أن يتخذ أصدقاء جددا أو يحلم أحلاماً جديدة، فقط يتأمل في بؤس الحياة وضعف الإنسان، ويقول: العيب فينا بلا شك!

* كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن

اقتصاد ليبيا بين مفهومي «الخصخصة» و«توسيع قاعدة الملكية»

السنوسي بسيكري *

■ سياسة التدخل المباشر من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية اعتمدت كمنهج أساسي بعد التحول الاشتراكي منذ عام 1978م. فبعد أن كان القطاع الخاص يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي ويستوعب ما يزيد عن 75 % من القوى العاملة أصبحت الدولة المتحكم الرئيسي في معظم أوجه الانتاج والتوزيع، وأصبح ما يزيد عن 80 % من العمالة تحت رحمة المرتبات المتدنية والمتأخرة من الخزانة العامة ودخلت الدولة المجالات الاقتصادية المختلفة وهيمنت عليها وقلّصت القطاع الخاص إلى أن أضحى دوره هامشيا جدا. وبمراجعة خطط التنمية الاقتصادية الخماسية (1976 ـ 1980)، (1981 ـ 1985) يلحظ أن الثقل الاقتصادي تحول لمصلحة القطاع العام الذي أُعتبر محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث استأثر بما يزيد عن 85 % من المخصصات المالية لخطط التنمية المشار إليها. وبناء على الرؤية الاشتراكية تم تأميم المصارف والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمفرد والشركات الصناعية وشركات البناء.

وساعدت طفرة النفط في اتساع نشاط القطاع العام حيث وفرت للدولة الليبية موارد مالة كبيرة ذهب جزء كبير منها في تمويل مشاريع ضخمة لم تتحمل مؤسسات الدولية التنفيذية عناء دراسة جدواها الاقتصادية. ولم ينقض عقد من الزمان على بدء مسيرة التحول الاشتراكي حتى وجدت الدولة نفسها أمام أزمة اقتصادية حادة إذ أتت سياسة التمويل المفرط وغير المسؤول على إنشاء وإدارة المنشآت الحكومية على معظم الاحتياطيات المالية في الوقت الذي شحت فيه الإيرادات عقب الصدمة النفطية وانخفاض انتاج وأسعار النفط في أواسط الثمانينيات المورد الرئيسي للتمويل وانعكست آثار ذلك سلبا على مختلف القطاعات الحيوية الانتاجية والخدمية بما فيها التعليم والصحة والمرافق ورافق ذلك فشل المؤسسات والشركات والمشروعات الحكومية في أن تدر عائدا يسهم في تغطية كلفة تسييرها الضخمة فضلا عن مساهمتها في تمويل نفقات الدولة الأخرى، بل ظلت عبئا على الخزانة العامة واستمرت في استنزاف معظم الايرادات المتحصل عليها من النفط قرابة عقدين.

ومنذ آذار (مارس) 2003 وبعد إعطاء الضوء الأخضر من قبل العقيد القذافي في خطابه بمناسبة الاحتفال بسلطة الشعب ومرور 26 عاما على مسيرة الاشتراكية تقرر التخلي عن القطاع العام واتجهت الدولة إلى افساح المجال للقطاع الأهلي والاستثمارت الأجنبية كاستراتيجية لمجابهة الأزمة الاقتصادية الحادة. ومع قناعتنا بالحاجة إلى استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وضرورة تقليص هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد من جديد بعد ما أصابه من دمار وشلل، إلا أننا نسجل الملاحظات التالية على توجه الدولة الجديد:

1) ان القرار جاء متأخرا ولا يعكس رغبة حقيقية في تصحيح الأوضاع الاقتصادية بل إن دوافعه سياسية ارتبطت بمستجدات رتبتها تسوية قضية لوكربي وظروف تعلقت بوضع المنطقة بعد غزو العراق، ولم يكن القرار استجابة للحالة الداخلية بشكل مباشر ورئيسي بعد أن رفضت الدولة دعوات وتوصيات خبراء ليبيين قبل ما يزيد عن عشر سنوات بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد ووصفت من قبل السلطة بأنها تناقض التوجهات الاشتراكية.

2) ان التحول عاش منذ إقراره حالة ضياع في الوجهة وارتباك في الرؤية وازدواج في السير بسبب النزاع بين القيادة المشرفة على تصميمه وتوجيهه بزعامة الدكتور شكري غانم، رجل المرحلة كما قدمه العقيد القذافي، وبين قيادات اللجان الثورية التي تتوزع في المؤسسات التشريعية (مؤتمر الشعب العام، الرقابة الشعبية) والمؤسسات التنفيذية (وزراء فرضوا على غانم، متنفذين في مؤسسات تنفيذية وشركات عامة مختلفة). فالأول يتبنى الخصخصة وفق تصور يكاد يتطابق ووصفة صندوق النقد الدولي بمعنى تحرير سعر صرف العملة وتحرير أسعار السلع والخدمات ورفع يد الدولة عن إدارة الاقتصاد وما يرافق ذلك من سياسات تتعلق بخصخصة مؤسسات الدولة ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات وإلغاء القيود الجمركية..الخ. أم القيادات القديمة، والتي رأت في توجه غانم واستقلاليته المطلقة عن دائرة نفوذها خاصة بعد تبنيه سياسة الانفتاح على الجمهور وانتقاده للمواقع التي تهيمن عليها اللجان الثورية كالاعلام والثقافة وسعيه لوقف هيمنتها على بعض المواقع التنفيذية، فقد اتجهت إلى مناقضة رؤيته متمسكة بمفهوم لا ينقلب على المسار الأشتراكي وإنما يمثل استمرارا وتطويرا له وهو مفهوم «توسيع قاعدة الملكية» وتركزت دائرة النزاع بين الطرفين حول تخصيص الشركات والمؤسسات العامة والتشريعات المتعلقة بتحرير الاقتصاد من قبضة الدولة الأمر الذي عرقل أي تقدم في أي تجاه.

3) تراجع دعم القذافي لغانم وسياساته الاصلاحية بشكل لا يثير قلق الغرب، مما يؤكد غياب النية في تصحيح الأوضاع وارتباط التحول بالضغوط الدولية. فغانم يذهب للاشراف على ملف النفط، الملف الأهم في المرحلة الراهنة للاستثمارات الغربية حيث تلتقي فيه مصالح الطرفين خصوصا وأن الحكومة تتجه لانفاق عشرات المليارات من الدولارات لإعادة تأهيله وزيادة طاقته الانتاجية. وتطلق يد القيادات الثورية للتحكم في الأوضاع السياسية والثقافية وضبط مسار التحول الاقتصاد وفق ما تسميه توسيع قاعدة الملكية، والتي لا تعني الا تكرارا لسياسة «التحول للانتاج» التي تبنتها الدولة في النصف الثاني من الثمانينات ولم تنجح في تخفيف العبء على الخزانة العامة ولا في زيادة انتاجية الوحدات الاقتصادية التي خضعت لهذه السياسة.

4) اهمال معالجة أكبر العوائق التي تواجه الاقتصاد الوطني وهي البيروقراطية وسوء الإدارة والفساد المالي. فالفساد وسوء الادارة ارتبطت بالمرحلة التي سيطرت فيها اللجان الثورية على النشاط العام، ولا يتصور أن تأتي التشكيلة الجديدة بجديد لمكافحتها، هذا فضلا عن غياب الثقة واتساع الهوة بين قطاعات المجتمع وبين القيادات الثورية وذلك في ظرف شهدت فيه بعض المناطق اضطرابات عكست حالة الاحتقان الشديد بين أوساط المجتمع.

5) أولويات التشكيلة الوزارية الجديدة ستتجه ليس إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل كامل لتخفيف العبء على الخزانة العامة ولكن الاهتمام بالملفات العاجلة مثل الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات المعيشة المتدنية، الأولويات التي دأبت الوزارات المتعاقبة على التصريح بأهميتها وضرورة اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة التردي الذي تعانيه دون أن يتحقق شيء من ذلك، وذلك دون أن تلجأ التشكيلة الجديدة إلى اصلاحات جذرية توقف هدر الموارد المالية واستنزاف الثروة بسبب الفوضى وانتشار الفساد في مختلف المستويات الإدارية وبشكل مخيف يصعب التحكم فيه وأيضا لتعقد الإجراءات وتداخل الصلاحيات وترهل الجهاز الإداري العام.

6) ما لم تع القيادة السياسية أن الوضع لا يمكن حلحلته بسياسات ترقيعية تعكس التخبط وغياب إرادة الاصلاح، ولا يمكن استصحاب النموذج الصيني الذي قام على الاصلاح الاقتصادي دون اصلاح سياسي يذكر لاختلاف المعطيات والمقومات والعقلية التي تصنع القرار في كلا البلدين. إن نجاح الاصلاح الاقتصادي بحيث تتحرك عجلة النمو وتتحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق مبادئ العدالة في توزيع الدخل مرتبط بشكل لا يقبل الجدال بتبني اصلاحات سياسية والتحول إلى دولة القانون والقضاء المستقل النزيه ومؤسسات أمنية في خدمة المواطن وحماية حقوقه السياسية والثقافية وليس لتكريس القبضة الأمنية ومحاربة الابداع المرتبط بإطلاق الحريات وتطوير المؤسسات الأهلية في مختلف المجالات دون محاصرة ولا تضييق. ولا يعني تجاهل هذا الاقتران الحتمي بين الاصلاح الاقتصادي والاصلاح السياسي إلى ضياع الفرص وتأخير التقدم وتكريس الفوضى وفي المحصلة سكب البنزين على النار ليشتد أوارها وتقضي على كل أمل في العيش الآمن والكريم.

* كاتب من ليبيا

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 **Fax:** 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN